أفريقيا

1 - الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

خلال عام 2018، عقد مجلس الأمن جلستين واتخذ قرارين بشأن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وكان الهدف من الجلستين المعقودتين في إطار هذا البند هو اتخاذ القرارين المذكورين[2]؛ واجتمع المجلس مرتين أيضاً مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية[3]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي 27 نيسان/أبريل، اتخذ المجلس القرار 2414 (2018)، الذي يمدِّد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018، بأغلبية 12 صوتاً وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. وشدد المجلس في القرار على ضرورة إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم لمسألة الصحراء الغربية على أساس من التوافق، وعلى أهمية المواءمة بين التركيز الاستراتيجي للبعثة وتوجيه موارد الأمم المتحدة تحقيقاً لهذه الغاية[4].

وأوضحت ممثلة الولايات المتحدة، بصفتها المسؤولة عن صياغة مسودة القرار، أن بلدها اتخذ نهجاً مختلفاً إزاء تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والصحراء الغربية بهدف إرسال رسالتين: أنه لم يعد بالإمكان أن "تسير الأمور على النحو المعتاد" مع البعثة، وأن الوقت قد حان لكي يقدم المجلس دعمه الكامل للمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية. وأوضحت أيضاً أن التغيير في تمديد الولاية من سنة إلى ستة أشهر يرجع إلى رغبة بلدها في أن يشهد تقدماً في العملية السياسية لحل النزاع[5]. وأعرب أعضاء المجلس الذين امتنعوا عن التصويت عن عدم رضاهم عن سير المفاوضات وعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص القرار[6]. وحذر ممثل الاتحاد الروسي من أن المحاولات الرامية إلى التعجيل بالعملية السياسية قد تأتي بنتائج عكسية، وأضاف أن استعراض ولاية البعثة أمر غير مقبول. وعلاوة على ذلك، عارض الجهود الرامية إلى إدراج مسألة رصد حقوق الإنسان في الولاية[7]. وعلق أعضاء آخرون في المجلس على سير المفاوضات وعدم وجود توازن في نص القرار[8].

وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018، اتخذ المجلس قراراً بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر، حتى 30 نيسان/أبريل 2019. وفي حين لم يدل جميع الأعضاء بالتصويت نفسه، فإن النتيجة كانت مطابقة لنتيجة القرار 2414 (2018)، حيث اتخذ بأغلبية 12 صوتاً وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. وفي القرار 2440 (2018)، أعرب المجلس عن دعمه الكامل لنية الأمين العام ومبعوثه الشخصي استئناف المفاوضات قبل نهاية عام 2018. وفي هذا الصدد، نوه المجلس إلى الدعوات لعقد اجتماع مائدة مستديرة أولي في جنيف يومي 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر 2018، ورحب بالردود الإيجابية الواردة من المغرب، والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، والجزائر، وموريتانيا[9].

وكررت مرة أخرى ممثلة الولايات المتحدة، بصفتها المسؤولة عن صياغة مسودة القرار، التفسيرات المؤيدة للقرار وأشارت إلى أن بلدها قد سرّه التقدم المحرز خلال الأشهر الستة الماضية[10]. ومع أنها أدركت أن بعض أعضاء المجلس كانوا ربما يفضلون أن تكون ولاية مدتها 12 شهراً[11]، فقد قالت إن العملية السياسية تتطلب من المجلس الاهتمام الوثيق والدعم، وأن ولاية أقصر مؤشرٌ على أن المجلس عاقد

(2) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(3) عقدت إحداهما في 5 نيسان/أبريل والأخرى في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2018، في إطار البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)"؛ انظر S/PV.8222 و S/PV.8367.

(4) القرار 2414 (2018)، الفقرة 2.

(5) S/PV.8246، الصفحة 2.

(6) المرجع نفسه، الصفحتان 3 و 4 (إثيوبيا)، الصفحتان 4 و 5 (الاتحاد الروسي)، والصفحة 7 (الصين).

(7) المرجع نفسه، الصفحة 4.

(8) المرجع نفسه، الصفحة 6 (السويد)، والصفحة 9 (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

(9) القرار 2440 (2018)، الفقرة 3.

(10) S/PV.8387، الصفحة 2.

(11) وأوصى الأمين العام، في تقريره عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، بأن يمدد المجلس ولاية البعثة لمدة سنة واحدة (S/2018/889، الفقرة 86).

العزم على التعجيل بالعملية السياسية وتجاوز الوضع الراهن[12]. وأوضح ممثل الاتحاد الروسي أن جهود المجلس ينبغي أن تستند إلى المعايير التي سبق الاتفاق عليها، والتي تحدِّد أطراف النزاع في الصحراء الغربية، وتستند إلى مبدأ إيجاد حل نهائي مقبول من الطرفين، وتنص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في إطار إجراءات تتسق مع الميثاق. وفي هذا الصدد، أعربت عن أسفه لأن القرار 2440 (2018) يضخم غموض تلك المعايير. وأشار كذلك إلى أن العملية كانت مرة أخرى "غير شفافة ولا قائمة على التشاور"[13]. وأوضح أعضاء المجلس الآخرون الذين امتنعوا عن التصويت أن المبادئ الأساسية لإيجاد حل سياسي التي أثيرت أثناء المفاوضات لم تؤخذ بعين الاعتبار وأن مسألة تقرير مصير شعب الصحراء الغربية لم تتجسد بما فيه الكفاية في النص النهائي للقرار[14][15].

وفي كلا القرارين، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إحاطة إلى المجلس بصفة منتظمة وفي أي وقت يراه مناسباً[16]. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس في القرار 2440 (2018) إلى الأمين العام أن يقدم إحاطة إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من آخر تجديد للولاية، ثم مرة أخرى قبل انتهائها[17].

(12) S/PV.8387، الصفحة 3.

(13) المرجع نفسه، الصفحة 7.

(14) المرجع نفسه، الصفحة 6 (إثيوبيا).

(15) المرجع نفسه، الصفحة 9 (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

(16) القرار 2414 (2018)، الفقرة 14؛ و 2440 (2018)، الفقرة 11.

(17) القرار 2440 (2018)، الفقرة 11.

الجلسات: الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8246 27 نيسان/أبريل 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2018/277)	مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2018/394)			جميع أعضاء المجلس	القرار 2414 (2018) 12-0-3[أ]
S/PV.8387 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2018/889)	مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2018/970)			14 من أعضاء المجلس[ب]	القرار 2440 (2018) 12-0-3[ج]

(أ) *المؤيدون*: بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، السويد، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة، هولندا، الولايات المتحدة؛ *المعارضون*: لا أحد؛ *الممتنعون*: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الصين.

(ب) الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة، هولندا، الولايات المتحدة.

(ج) *المؤيدون*: بولندا، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة، هولندا، الولايات المتحدة؛ *المعارضون*: لا أحد؛ *الممتنعون*: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات).

2 – الحالة في ليبريا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن جلسة واحدة فيما يتعلق بالحالة في ليبريا وأصدر بياناً رئاسياً واحداً. واتخذت الجلسة شكل جلسة إحاطة[18]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسة، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

(18) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

وفي 19 نيسان/أبريل 2018، استمع المجلس إلى إحاطات من الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، ونائبة الممثلة الدائمة للسويد، بالنيابة عن رئيس تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام، وكبير الموظفين التنفيذيين لشركة Liberty and Justice (الحرية والعدالة). وفي ضوء التقرير النهائي للأمين العام، وإزاء تقليص بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وإغلاقها، ركز الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية على الحالة السياسية